قادة الفكر الاقتصادي

صلاح الدين نامق

الكتاب: قادة الفكر الاقتصادي

الكاتب: صلاح الدين نامق

الطبعة: **2018**

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

نامق ، صلاح الدين

قادة الفكر الاقتصادي / صلاح الدين نامق

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

.. ص، .. سم.

الترقيم الدولى: **7 – 595 – 446– 977– 978**

أ – العنوان رقم الإيداع : **21752 / 2018**

قادة الفكر الاقتصادي



وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

تقديم

علمتني خبرة السنين – بين ما علمتني – أن من أخطر مزالق الفكر الاقتصادي أن أقيد نفسي في حدود إطار مذهبي معين – سواء أكان هذا الإطار اشتراكياً رأسمالياً – تقييداً يجعلني أرجع في كل دراساتي إلى مبادئ هذا المذهب أو ذلك، وما وجدته متفقاً مع تلك المبادئ قبلته وما لم يتفق معها رفضته.

كذلك علمتني خبرة السنين أن تيار المعرفة الاقتصادية أغزر جدًا من أن يلم به مذهب واحد محدد بعدد من المبادئ والقواعد؛ لذلك كان من التطور الطبيعي في دراساتي الاقتصادية أن أولي آراء قادة الفكر الاقتصادي اهتماماً كبيراً عبر التاريخ ومنذ أفلاطون حتى وقتنا الحاضر دون أي اعتبار إلى أن هذا المفكر أو ذاك رأسمالي الفكر أو اشتراكي الفكر؛ فكلهم ذوو رأي ثاقب في علم الاقتصاد، وكلهم أثروا هذا العلم وأغنوه، وكلهم قد وضعوا لبنة فكرية في بنائه العالي الكبير.

إن الفكر الاقتصادي الذي خلفه هؤلاء القادة فكر متجدد دائماً يلائم المكان والزمن اللذين ظهر فيها. وهو – مهما يكن نوعه أو مظهره – يجب اعتباره أساس القوة السياسية والمادية للدول والشعوب؛ فهذه الدول التي تباهي اليوم بالقوة والعظمة والنفوذ إنما قامت فيها هذه القوة

علي دعائم الفكر الاقتصادي والمفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سميث، ومالتس، ومارشال، وكينز... الخ، فهم القوة الدافعة والمحركة للعلاقات الاقتصادية البناءة التي تزيد من الدخل القومي؛ ومن ثم فهم السبب المباشر فيما حققته تلك الشعوب من تقدم مادي.

وإني أنظر إلى التاريخ الإنساني على أنه سلسلة من الأفكار السياسية والاقتصادية تنقل المجتمع من مرحلة زمنية معينة إلى مرحلة أخرى، ومن مرحلة تقدمية معينة إلى أخرى أكثر تقدماً. وحياة كل مفكر من قادة الفكر الاقتصادي الذين سيأتي ذكرهم في هذا الكتيب تمثل مرحلة اقتصادية وتاريخية معينة من مراحل التقدم الاقتصادي "تميزت بميزات بعينها أوردها المفكر ضمن كتاباته الاقتصادية، وتفاعلت هي والظروف السياسية والاجتماعية السائدة، فنقلت المجتمع في طريق التقدم المادي خطوة بعد خطوة، وكيف لا يكون ذلك وفكره هو المرآة الصادقة للأحداث الاقتصادية السائدة في عصره والتي تفاعلت تفاعلاً إيجابيا وغيرها من الأحداث محدثة تقدماً ملموساً في المسار الاقتصادي، وربما سبقت أفكاره أحداث الحاضر – وهو ما يحدث غالباً – وتكون بذلك خير مصباح ينير طريق المستقبل.

ترى ما الذي أسدل الستار في أوربا على عصورها الوسطى ثم كشف لها الطريق إلى عصرها الحديث؟ ثم ما أقوى المصابيح الفكرية التي توهجت بضيائها أوربا لحظة انتقالها من حياة الركود الاقتصادي في

العصور الوسطى إلى حياة الحركة الصناعية والتجارية الكبرى بعد منتصف القرن الثامن عشر إلى عصرنا الحاضر؟

لست أغالي إن قلت: إنها قلة قليلة من الكتب بين (ملايينها) التي نراها أو نسمع عنها مخزونة في مكتبات العالم المتقدم. إنها كتاب (ثروة الشعوب) لآدم سميث الذي ظهر في أواخر القرن الثامن عشر معلنا بدء عهد الحرية الاقتصادية وتقسم العمل والتجارة الدولية. وهي أيضاً كتاب (السكان) لمالتس الذي حذر فيه من مغبة زيادة السكان عن العدد الأمثل الذي تحدده ثروة البلد الاقتصادية. وهي كتاب (مبادئ الاقتصاد) لمارشال الذي ناقش فيه مشكلات الإنتاج والتوزيع.. وهي أيضاً كتاب (النظرية العامة للنقود والتوظف وسعر الفائدة) للعالم الاقتصادي الإنجليزي مانيارد كيتر الذي له الفضل الأكبر في إخراج الدول الرأسمالية من أزمتها الاقتصادية العاتية سنة ١٩٣٠.

وهكذا فإن دراستنا لهذه المؤلفات – وهو ما سيرد مختصرا في الصفحات التالية – إنما هو دراسة لأفكار رجال أوربيين وأمريكيين شكلوا العالم المادي المحيط بهم، وكونوا حضارة مادية كبيرة نعمت بها شعوبهم علي مر السنين!

وهذه الحضارة المادية الأوربية التي نراها رأي العين في هذه الأيام لم تنبع فقط من داخل ذاتها، بل من قطوف ثمار فكر اقتصادي نظري خلَّفه هؤلاء القادة وغيرهم وإن اختلف الزمان والمكان، ولكن ماذا فعل

الاقتصاديون الأوربيون المعاصرون إزاء هذه النظريات؟ لقد نفضوا عنها تراب القدم وزادوا عليها من فكرهم، وأضافوا إليها من قدراتهم، وأخرجوا كل هذا ممهوراً بإمضائهم ومطلياً بشخصيتهم، وهذا في الواقع عمل كل حضارة.

إن الرجوع إلى ماضي الفكر الاقتصادي ليس مجرد دراسة للتاريخ الاقتصادي الغربي بقدر ما هو قوة محافزة تدفعنا – نحن العرب – في استجلاء غوامضها الرغبة في استلهام حيوية هذا الماضي، لنفيد بها حاضرنا ومستقبلنا: فحضارة اليوم أصبحت – وإلى حد كبير – حضارة مادية وعالمية: إذن فواجبنا – نحن الشعوب العربية – وقد شاركنا ومازلنا نشارك في هذه الحضارة، وخاصة بعد حرب أكتوبر سنة **1973**، وتحكمنا في البترول العربي – أقول: إن من حقنا وواجبنا أن نشارك أيضاً بشكل علمي نظري بدراسة متعمقة لآراء بعض شوامخ الفكر الاقتصادي الغربي، لما في هذه الدراسة من فوائد هائلة في شحذ مقومات حاضرنا ومستقبلنا الاقتصادي.

إن الإنسان الذي تزود بالحكمة الاقتصادية الرشيدة ليس في حقيقة الأمر إلا ذلك الذي أعطى العين التي ترى الأشياء في جملتها وفي حركتها لا في جمودها : فكل شيء في الكون يدور، والنهاية تتلوها بداية في قانون الدوران، وهذا نفسه ينطبق على الأفكار الاقتصادية التي تدور مع الأحداث المادية وبها.

ولذلك فما من رأي واحد يمكن أن يسود هذا العالم الفسيح، وخاصة بين أئمة الفكر الاقتصادي حيث تتجمع الآراء وتختلف وتتفق، وتقترن، وهو ما نلمسه في هذه الدراسة: فالآراء مختلفة بين هذا المفكر والذي يليه، إلا أنها جميعاً تتسم بنوع من الأصالة الاقتصادية التي بنت الفكر الاقتصادي المتنوع المتفرق الذي نراه اليوم.

د. صلاح الدين نامق

قادة الفكر الاقتصادي

1 ـ أفلاطون

إن البداية العلمية الصحيحة لدراسة آراء بعض شوامخ الفكر الاقتصادي، إنما هي عند أفلاطون (٢٧ ق. م – ٣٧ ق. م) حقاً إن أفلاطون يدرج في أغلب المراجع والموضوعات ضمن الفلاسفة، وقلما يدرج كمفكر اقتصادي إلا أن الدراسة المتأنية لكتابه (الجمهورية) تجعله مفكراً اقتصاديا من الطراز الأول؛

ففي هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعاً قائماً فعلاً، وإنما هو يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المثالي.

إن قوام المجتمع الذي رسمه أفلاطون إنما هو بضعة آلاف من الناس يقيمون في مدينة، وليس بين ظهرانيهم غني أو فقير؛ فالكل متساوون؛ لأن الثراء – في رأيه – يجلب معه الترف والكسل كما أن الجري وراء الثروة بعنف يؤدي إلى المنافسة القاتلة، ثم إن امتلاك الأرض المنتجة من شأنه إثارة الشحناء والبغضاء بين أعضاء المجتمع الواحد!

ومع ذلك فإن أفلاطون في موضع آخر من كتابه يقرر استحالة تحقيق المساواة التامة بين المواطنين، إلا أنه يؤكد أن الفقر المدقع والغنى

الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي، وهو ما دفعه أن يقسم السكان ثلاث طبقات:

الأولى: هي طبقة الصناع الذين يبنون المنازل ويحيكون الملابس ويعدون الطعام، وهنا نلمح فكرة تقسيم العمل الذي ركز عليها آدم سميث بعده بمئات السنين؛ فأفلاطون يجد في تقسيم العمل أساسا للتنظيم الاقتصادي لدولته المثالية، ومن ثم يجب أن تكون المدينة الفاضلة من السعة بحيث تتيح لكل فرد فيها أن يؤدي العمل المناسب له.

أما الطبقة الثانية فهي طبقة المحاربين الذين يذودون عن الدولة تجاه المغيرين، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية خاصة، ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن، ولذلك فإن الألعاب الرياضية والموسيقى والتاريخ هي المواد الأساسية اللازمة لتربيتهم وتثقيفهم.

أما الطبقة الثالثة فهي طبقة الحكام أو الفلاسفة الذين يجب العناية بهم وتثقيفهم ثقافة رفيعة. وهنا تبرز دراسة الفلسفة والمنطق والموسيقى والإدارة. إلا أنهم – أي الحكام – يجب أن يتصفوا بميزات شخصية لازمة لخدمة الدولة، كما يجب أن يتحلوا بالصدق والجلد وضبط النفس، وهم يجب أن يعيشوا معاً، كما يفعل الرجال المحاربون في المعسكرات، وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلي بها! وتؤدي كل طبقة من الطبقات في هذا المجتمع الأفلاطوني العمل المناط بها، ويجوز ترقية بعض أعضاء الطبقة الثانية إلى الثالثة، وربما تم إنزالهم إلى أقل

من طبقاهم طالما اتفق ذلك مع مصلحة المدينة، ولكن المهم في هذا كله أن يكرس كل فرد من أفراد هذه الطبقات للعمل الذي يناط به.

ويبدو من ثنايا آراء أفلاطون أنه يرسم نظاماً لشيوعية أرستقراطية قوامها فلاسفة شيوعيون؛ فلن يكون للصناع نصيب في الحكم طالما أنهم لن يصبحوا فلاسفة، وطالما أن ثقافتهم مقتصرة على التعليم المهني دون الفلسفي!

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو: ما حكمنا نحن الاقتصاديون المحدثون على أفكار أفلاطون الذي عاش قبلنا بنحو **٢٢٠٠** سنة تقريباً؟

فيما يختص بفكرة تقسم العمل فإن أفلاطون يدعو فعلاً إلى هذا التقسيم، ولكن ذلك ليس داخل العملية الإنتاجية ذاتها، كما نادى آدم سميث، وإنما بين فئات المجتمع المثالي. وأنى له أن يدعو إلى ذلك والعملية الإنتاجية في وقته لم تكن من الاتساع والشمول بحيث تقتضي هذا التقسيم، إلا أنه كفاه فخراً أنه أول من نادى بتقسيم عمل أيا كانت صورته؟

أما ما يختص بالتنظيم الجماعي لحياة الحكام الفلاسفة فنختلف نحن والذين يقولون بأنها الشيوعية بعينها؛ لأن الشيوعية في معناها العلمي الأصيل التي نادى بها ماركس وأتباعه هي إلغاء الملكية الخاصة إلغاءً تامًا

وإحلال الملكية الجماعية محلها، وهي أيضاً سيادة طبقة البروليتاريا. وليس من هذا التنظيم شيء في آراء أفلاطون:

فتحريم الملكية الخاصة الذي نادى به أفلاطون كان مقصوراً على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والمال التي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة: إذن ليست هذه شيوعية، وإن جاز لي التشبيه أقول: إنها شيوعية جزئية، ولكن ليس في علم الاقتصاد ما يسمى بالشيوعية الجزئية:

كذلك فإن أفلاطون حينما حرَّم الملكية الفردية الخاصة على طبقة الحكام لم يصدر هذا الحكم عن اعتقاد في مساوئ الملكية الخاصة، وإنما كان هدفه إبعاد طبقة الفلاسفة – التي تمثل أعلى درجات العلم والتي يناط بها الحكم – عن مغريات المادة!

2 - **أرسطو**

ضمن أرسطو آراءه الاقتصادية في كتابه القيم (السياسات) الذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يُعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته (بذور نظرية اقتصادية) تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، فهو قد دفع علم الاقتصاد دفعة

قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علماً متميزا على العلوم الفلسفية والمنطقية التي كانت سائدة حين ذاك.

وأول آرائه الاقتصادية هي إقراره لحق الملكية الفردية عموماً منددا على أفلاطون تحريمه الملكية الخاصة على الحكام الفلاسفة خشية انفصام عرى وحدتهم وولائهم للدولة! وهكذا يُعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية الذي هو أول دعائم بل أول خصائص الرأسمالية، وقد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة مسوغات:

الأول ما تولده الملكية الخاصة من بهجة في النفوس، فالناس بطبعهم مغرمون بحيازة الثروة وتملك العقار، لأن ذلك يولد في النفس بهجة وحبوراً يساعدان على مواجهة أعباء الحياة وتوفير السعادة البشرية.

والدفع الثاني أن الملكية الخاصة تؤدي إلى الارتقاء والنهوض بالنفس البشرية طالما أن هذا الامتلاك لا يؤدي إلى الإضرار بالآخرين.

أما الدفع الثالث فهو أن الملكية الخاصة تتصل اتصالاً مباشراً بالحرية الي يعتبرها ارسطو أسمي ما تتطلبه النفس البشرية من أهداف.

هذا، ولا يفكر أرسطو في شرور نظام الملكية الخاصة إلا أنه يفاضل ويوازن بين هذه الشرور وبين محاسن الملكية الخاصة، فيختار الأخيرة وهو يعلم أن هناك بعض الشرور التي تكتنف الملكية الخاصة.

ولقد ناقش أرسطو كذلك موضوع النقود ووظائفها ونشأتها والأساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس بالأسلوب الذي يسير عليه نفسه الاقتصاديون المعاصرون عندما يناقشون النقود وما حولها؛ كذلك ذكر أرسطو – وهو بصدد دراسة وظائف النقود – أن النقود هي الوسيلة الطبيعية للتبادل فضلاً عن أنها مخزن للقيمة. وهذا التحليل الواقعي للنقود الذي قدمه أرسطو يجعل منه مفكراً رائداً للنقود والمشاكل النقدية طالما أنه ذكر الآراء التي تسود هي نفسها اليوم أية دراسة اقتصادية في النقود.

ولقد تطرق أرسطو إلى موضوع "الربا"، فانتقده أشد الانتقاد طالما أن النقود لا تلد نقوداً كما يقول: ومن هنا فإن الربا هو أشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة البشرية! وهو هنا يقترب من الاقتصاد الإسلامي وأصوله الحديثة من حيث مناهضته لمبدأ الربا وإقراض النقود بفائدة.

كذلك تعرض أرسطو لموضوع الرق ومسوغاته، وعلى الرغم من أن أفكاره عن الرق تدخل ضمن فلسفته في الحياة فإنها تمس صميم الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت، ومن ثم فهي أفكار اقتصادية يجب عدم إهمالها، وأرسطو لا ينادي بإلغاء الرق؛ إذ يعتبره جزءاً لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم؛ بل هو نوع من الملكية الخاصة، وهو – في سبيل تسويغ بقاء الرق – يتساءل: هل تعد الطبيعة أناسا ليصبحوا أرقاء أو أن استرقاقهم مناف للطبيعة البشرية؟

وهو يجيب عن هذا السؤال بأن لا مناص من وجود فئة من الناس لتحكم، وفئة أخرى لتحكم؛ ذلك أن ثمة أناساً قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين!

وظاهر من هذا الرأي ما يتصف به من تزمت وصرامة، ولكن ربما كان عذر أرسطو فما ذهب إليه من آراء عن الرق أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتلاحقة التي لازمتها قد أكثرت من أعداد الرقيق؛ ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثره بظروف عصره.

3ـ آدم سميث

إن آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) هو حقاً مؤسس المدرسة الفكرية الكلاسيكية التي ظهر فيها مفكرون وفلاسفة اتسموا بخط فكري يكاد يكون موحداً أساسه حرية الفرد في نشاطه السياسي وحريته في أن يمتلك ما شاء له أن يمتلك من الثروة المادية التي تنقله إلى أعلى درجات المجتمع وحريته في أن يمارس التجارة الداخلية والدولية دون ثمة تدخل من جانب الحكومة.

كذلك فإن المدرسة الفكرية الكلاسيكية التي هي وليدة آراء آدم سميث ثم ريكاردو، ومالتس من بعده، هي أيضاً وليدة الثورة الصناعية واكتشاف قوة البخار في تسيير العدد والآلات، وهي وليدة المصانع

الكبيرة والمنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة. وفي كلمة موجزة فإن المدرسة الكلاسيكية وليدة الرأسمالية المبكرة التي غلفت العالم الغربي منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى الآن!

والمعروف – علمياً – عن المدرسة الكلاسيكية، أنها من تلك المراحل التاريخية التي نعم الناس فيها بالاستقرار وسكينة النفس وراحة البال، لا لشيء إلا لأن هناك توافقاً بين المكتوب من جهة والواقع الاقتصادي الذي يعيش فيه الناس من جهة أخري؛ فحين يكتب آدم سميث عن تقسيم العمل كانت مصانع ذلك الزمان تمارس فعلا تقسيم العمل رفعا للإنتاجية.

وحين يكتب مالتس عن السكان وحالتهم السيئة نتيجة زيادتهم في العدد فإنه لم يخرج عن واقع إنجلترا في ذلك العهد! وكذلك حين كتب ريكاردو عن الريع لم يخرج هو الآخر عن واقع النشاط الاقتصادي في إنجلترا في أعقاب الحروب النابليونية، ولكن المراحل المطمئنة بهذا التوافق بين المكتوب وواقع الناس لا تمتد إلى آخر الدهر، بل لابد أن يتغير الواقع شيئاً فشيئاً، فتحدث من ثم فجوة بين الوارد في الكتب والأمر الواقع، وتأخذ الفجوة في الاتساع حتى تصل إلى درجة يستحيل معها أن يطمئن للناس عيش، ويصبح حتماً أن يعدّل المكتوب بمكتوب جديد يلائم الواقع الجديد!! وتلك سُنة التقدم.

إن أهم أعمال آدم سميث هو بالقطع (ثروة الشعوب)؛ فقد أودع أفكاره الاقتصادية كلها هذا الكتاب الذي يُعتبر بحق آية من آيات الفكر الإنساني في ذلك الوقت. ولقد استحدثت به آراء وأفكار جديدة في أعقاب الثورة الصناعية وتحت تأثيرها: فتقسيم العمل والإنتاج والتوزيع والحرية الاقتصادية والتجارة الدولية كانت كلها موضوعات معروفة من قبل، إلا أن نظريات سميث فيها وتأصيل هذه النظريات في شكل علمى متعمق كانت جديدة كل الجدة وتدل على أصالة التفكير وعمقه.

ولقد قسَّم سميث كتابه (ثروة الشعوب) خمسة أجزاء أو خمسة موضوعات أساسية: يعالج في الجزء الأول أسباب تحسن القوى الإنتاجية العمالية وتوزيع الثروة على من أسهم في إنتاجها، فيناقش فكرة تقسيم العمل التي تصل بالإنتاجية إلى مستواها الأمثل، ومن هنا يعرج إلى فكرة التبادل وإلى النقود، ثم إلى الأسعار ويدرسها جميعاً دراسة مستفيضة. وهو ينتقل بعد ذلك إلى دراسة مشكلة التوزيع، فيعالج الأجور والريع والفائدة والربح معتبراً إياها عوائد عوامل الإنتاج – العمل والأرض ورأس المال والتنظيم على الترتيب – وهكذا يمكن أن يقال: إن الجزء الأول من ثروة الشعوب يعالج كلاً من الإنتاج والتوزيع.

ويخصص سميث الجزء الثاني من كتابه لدراسة رأس المال ودوره في العملية الإنتاجية فينادي بضرورة زيادته وتجميعه طالما أن المنظم يسير قدماً في عمليته الإنتاجية مسمياً عملية التجميع هذه بظاهرة التجميع

الرأسمالي، معتبراً إياها سمة من سمات الرأسمالية الصناعية، وبدونها قد تقف تماماً الصناعة الرأسمالية.

أما الجزء الثالث من الكتاب فقد خصصه سميث لدراسة التنمية الاقتصادية والظروف الملائمة لها، وهو الموضوع الذي يعالج بتفصيل واف في هذه الأيام. وسميث حين يتعرض لمشكلة التنمية يبدي بعض التحفظ والشك في إمكان تحقيق تنمية اقتصادية بمعدل معقول في الدول والشعوب المستعمرة: فالاستعمار – في رأيه – ظاهرة من ظواهر العصر الذي وجد فيه، والمستعمرات وجدت لتغذي الدول الصناعية العظمي بالمادة الأولية والطعام بأسعار زهيدة وليس لها الحق في أكثر من هذا. وهو رأي استعماري سخيف لا يجد له مكاناً بالطبع بين الاقتصاديين المعاصرين.

ويعمد سميث في الجزء الرابع من مؤلفه إلى نقد بعض المدارس الفكرية التي سبقته؛ فانتقد التجاريين (أى أصحاب المذهب التجاري الذي ساد إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر) وهو في انتقاده هذا يرسي الحجر الأساسى في بناء المدرسة الكلاسيكية التي تدين أولاً وقبل كل شيء آخر بالحرية الاقتصادية: أى رفع القيود والإجراءات التي فرضها التجاريون لتنظيم الاقتصاديات القومية الأوربية حين ذاك.

أما الجزء الخامس فقد خصصه لرسم سياسة مالية واقتصادية أمثل لزيادة الإيرادات المالية في الدولة وترشيد الإنفاق. وهو في هذا لا يباعد

بينه وبين الحرية الاقتصادية؛ وإنما يعمد إلى إقرار هذه الحرية في ظل التجارة الدولية الحرة بين الدول على أساس تخصص كل دولة في ما هي أهل له في الإنتاج ومبادلته بشكل حر مع إنتاج آخر لدولة أخرى تتمتع فيه بميزة إنتاجية مطلقة.

والسؤال الذي يواجهنا الآن هو: ما تقويمنا لآراء سميث الاقتصادية بمعلوماتنا الاقتصادية المعاصرة؟ والإجابة أن سميث بكتابه العظيم (ثروة الشعوب) قد أرسى الأسس والقواعد اللازمة لنظرية اقتصادية متكاملة الجوانب هي النظرية الكلاسيكية التي يدين بها النظام الرأسمالي بأكمله بعد الثورة الصناعية والتي حمل لواءها بعد ذلك ريكاردو، وجون ستيوارث ميل، ومالتس، وآخرون.

ولا شك كذلك أن آدم سميث يعتبر رائداً في ميدان علم الاقتصاد السياسي، حقا لقد سبقه في ريادة علم الاقتصاد الفرنسيان كيناي، وكانيتون إلا أن كتابه (ثروة الشعوب) كان أساسا يهتدي به الاقتصاديون الكلاسيكيون سواء في عهده (أي منذ منتصف القرن الثامن عشر حتي آخره) أو بعده بقليل. ومع ذلك فاعتقادنا أن كتاب (ثروة الشعوب) يفتقر إلى الوحدة الفكرية؛ فمن يطالع هذا المؤلف يعتقد – عن حق – أن صاحبه قد ترك لفكره العنان، فسجل ما كان يخطر بباله من آراء دون ترتيب منطقي؛ فهو حين يعرض لنظرية أو فكرة معينة في موضع من كتابه قد يعيد وضعها في موضع آخر من الكتاب بحيث يتعين

على القارى الحريص أن يربط أجزاء هذه الآراء أو هذا التشتيت من الآراء حتى يخرج بصيغة متكاملة لهذا الرأي أو ذاك!

كذلك نحن نرى في بعض المراجع ذات الطابع الاشتراكي أن سميث كان مدفوعاً من بعض الرأسماليين الكبار، ليدافع عن الرأسمالية وما تتصف به حرية المنافسة وملكيتها ونظامها. إلا أننا نعتقد – بحق – أن سميث كان عادلاً منصفاً في تأكيده لمبدأ الحرية الاقتصادية وتفاعل قوى السوق في ظل المنافسة الحرة : فإذا اغتنى المنظم الرأسمالي (أي صاحب التشريع)، وكبر وتضخم – فهذا من حقه طالما أنه لم يؤذ الآخرين بحريته الجديدة التي أضفاها عليه سميث! إذن فسميث لم يعبر عن مصالح أية طبقة ولم يكن خادماً أميناً للرأسمالية كا افتري عليه! إن فلسفته الاقتصادية بأسرها كانت نابعة من إيمانه الذي لا يتزعزع بمقدرة السوق على توجيه النظام الرأسمالي إلى النقطة التي يحصل عندها على أكبر عائد؛ فالسوق – تلك الآلة الاقتصادية العجيبة – ستعنى بحاجات المجتمع لو تركت هي وشأنها دون تدخل من جانب الدولة، ولكن نقاد الرأسمالية القدماء وجدوا في الحرية التي أسبغها آدم سميث على السوق – المبرر النظري الذي يتكئون عليه بقصد زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بقصد علاج الأحوال الشائنة السائدة في هذا العصر، وعلى اعتبار أن نظريات آدم سميث تؤدي ولا شك إلى إقرار الحرية الاقتصادية لجميع جوانبها دون هذا التدخل، ومع ذلك فإن المتعمق في آراء آدم سميث لا يجده معارضاً للتدخل الحكومي على طول الخط؛ وإنما هو يقرر الحرية

الاقتصادية ولا يعارض إذا تدخلت الحكومة بشيء قليل جدًا من القوانين والإجراءات التي تضمن المسار الاقتصادي في خط الحرية .

وعلى أية حال فلقد أجمع كل من نقاد آدم سميث ومريديه أن كتابه (ثروة الشعوب) وثيقة اقتصادية مهمة في تاريخ الفكر الاقتصادي القديم لا تدانيها أية وثيقة أخرى في ذلك الوقت، ويكفيه فخراً أنه ضمَّن كتابه هذا أفكار قرن بأكمله – أي القرن الثامن عشر – قرن الثورة الصناعية أو ثورة البخار. وهذا خير مديح يمكن أن يُزجى إلى العمل الذي قام به سميث، كذلك فإن مهاجميه ومؤيديه يسلمون باتفاق تام بأن علم الاقتصاد السياسي بدأ بآدم سميث؛ ومن ثم فإنه (أي سميث) يجب أن يسمي بحق بأبي الاقتصاد السياسي، ذلك العلم الإنساني المهم الذي يدرس اليوم في جميع الجامعات والمعاهد.

4ـ روبرت مالتس

يعتبر مالتس (١٧٩٩ – **1834**) رائداً للفكر السكان والمؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان؛ فهو أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته بصدد النمو السكاني والتغيرات التي تطرأ على هذا النمو، وأثر ذلك في الاقتصاد القومي عموماً؛ كذلك يمكن اعتبار مالتس أول من أدخل علم السكان إلى ميدان العلوم

الإنسانية بعد أن كان هذا العلم تائها بين الدراسات الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية.

حقا، كان مالتس عالماً اقتصاديا تحركه نزعات واقعية سادت العالم الغربي إبان العقد الأخير من القرن الثامن عشر وإلى نهاية القرن التاسع عشر، ولهذا اعتبرت نظريته في السكان ذات أصالة وعمق لو أنها درست وطبقت اليوم على الدول النامية المزدحمة بالسكان حيث تتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية – أو تكاد – والظروف التي سادت إنجلترا وبقية الدول الغربية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر.

ولد روبرت مالتس بإنجلترا سنة ١٧٦٦ ونشأ نشأة دينية خالصة وفي بيئة أرستقراطية ثرية؛ فقد كان أبوه دانيال مالتس من أغنياء عصره ومن محبي العلم والفلسفة، ومن هواة مصاحبة المشهورين من رجال الفكر والسياسة؛ فقد كان صديقاً لدافيد هيوم الفيلسوف الإنجليزي المعروف، وجان جاك روسو أحد رجال الثورة الفرنسية البارزين.

وتلقى مالتس تعليمه الأول على يد والده في المنزل، ثم دخل المدارس الثانوية الخاصة ليتلقى قسطاً من التربية الدينية واللاتينية، والتحق بعد ذلك – وفي سنة ١٧٨٤ – بكلية اللاهوت التابعة لجامعة كمبردج حيث تخصص في الدراسات الدينية بالإضافة إلى التاريخ والشعر واللغات الحية والرياضيات. وتخرج سنة ١٧٨٨ وكان من الأوائل، ولذلك التحق بهيئة التدريس بالجامعة، ونال درجة الماجستير في اللاهوت

سنة ١٧٩٢ وفي الوقت نفسه تقريباً عين قسيساً بالإضافة إلى وظيفته الأولى، وهي تدريسه للدين والفلسفة بجامعة كمبردج.

ويتضح مما سبق أن مالتس نشأ نشأة دينية علمية، وكان المفروض – طالما أنه قسيس – أن يسير في هذا الاتجاه الديني ويختط لنفسه خطوات رجال الدين، ليصل إلى أعلى المناصب الكهنوتية إلا أنه وبعد كتابة رسالته الأولى في السكان، واقتناعه بكل ما جاء فيها من آراء اقتصادية تتصل بالجنس البشرى في مجموعه، وترسم طريق الخلاص من الآثام والشرور على أسس اقتصادية مادية، ترك الكهنوتية، وعين أستاذاً لعلم الاقتصاد والتاريخ جامعة كمبردج سنة **1806**، وظل في هذا المنصب حتي وفاته سنهٔ **1834**.

ويمكن تلخيص آراء مالتس في السكان التي برزت في الطبعة الأولى من رسالته في السكان في أن قدرة الإنسان على التناسل – بناءً على وجود الغريزة الجنسية – أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج مقومات العيش لهؤلاء السكان؛ فالسكان يزيدون بنسبة المتوالية الهندسية – إذا لم يحد من زيادتهم – على حين أن موارد العيش تزيد على أساس المتوالية العددية وذلك في كل جيل من الزمان (أى كل ٢٥ سنهٔ)، وبمعنى آخر فإن السكان يزيدون علي أساس **1–2–4–8–16–32** على حين حين أن مقومات العيش تزيد بنسبة **1–2–3–4– 5** فإذا استمرت هذه النسب زاد السكان حتى يصلوا إلى **64** في حين أن مقومات العيش لا تزال عند **6**، وواضح استحالة هذا الموقف!

وبناءً عليه فإن ترك السكان على سجيتهم في التوالد دون ضابط يحد من زيادهم سيؤدي إلى أن يصبح الفرق شاسعاً بين سرعة توالدهم وبين كمية الطعام التي ينتجونها، وفي هذا المعني يقول مالتس: (إن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة، ومن ثم لابد من وضع حد لهذه الزيادة، ولا مناص إذن من ضبط السكان)

وهنا ينتقل مالتس إلى دراسة هذه الضوابط فيقسمها قسمين :ضوابط إيجابية، وأخرى سلبية. أما الأولى فهي الوسائل التي اختص بها الإنسان العاقل المثقف دون غيره من سائر المخلوقات، وهي السياسة الإيجابية الى تأخذ بها المجتمعات الراقية لوضع الضوابط التي تقيها شر الانطلاق في التزايد الذي يضعها في طريق المجاعة! وأهم هذه الموانع هي ضبط النسل والعفة وتأخير الزواج ومراعاة أساليب الفضيلة في فترة (العزوبة)

ولكن ماذا يحدث لو لم يحد الناس من تزايدهم؟ عندئذ فلا مفر– في رأي مالتس – من تفشي الرذيلة والفقر والبؤس والعمل في ظروف غير صحية والازدحام السكاني الشديد وتفشي الأمراض ونقص الطعام وارتفاع سعره وانتشار الأوبئة والحروب! وهي كلها وسائل تلجأ إليها البيئة نفسها للحد من التزايد السكاني.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو: ما تقديرنا نحن الاقتصاديون في القرن العشرين لآراء مالتس؟ لا شك أن آراء مالتس في وقتها – أي في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر – كانت صحيحة إلى حد كبير، ويمكن أن تنطبق على إنجلترا ودول أوربا في ذلك الوقت؛ فلقد كانت الثورة الصناعية مازالت بعد ناشئة لم تؤت أكلها بعد، فما زالت أجور العمال منخفضة، ومازال البؤس والفقر يخيِّمان على الإنسانية؛ كما أن زيادة السكان في ذلك الوقت كانت كبيرة نتيجة لارتفاع معدلات المواليد عند حدها الأعلى على حين بدأت معدلات الوفيات في هذه الدول تنخفض، ولكن ليس معنى ذلك أن زيادات السكان كانت على أساس المتوالية الهندسية كما قال في طبعتيه الأولى والثانية من الرسالة، ولكن كانت هذه الزيادة كبيرة بالمقاييس العادية التي نراها اليوم.

غير أن مالتس – والحق يقال – في طبعته الثالثة من الرسالة قال: إنه كرجل دين سابق وكاقتصادي حالي لا يعني تماماً مسألة المتوالية الهندسية والعددية، وإنما يعني أن السكان يزيدون فقط بمعدلات أكبر من زيادة مقومات العيش. وأؤكد هنا كلمة «أكبر بدون المتوالية الهندسية أو العددية". إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت منتصف القرن التاسع عشر في إنجلترا قد غيرت من فروض نظرية مالتس، بل جعلتها مجرد نظرية كانت صالحة في فترة ما بعد الثورة الصناعية مباشرة، ولم تعد صالحة للتطبيق في أوربا اليوم: فموارد العيش ومقوماته في إنجلترا ودول القارة الأوربية زادت بمعدلات كبيرة للغاية على حين أن زيادة

السكان لم تكن كبيرة؛ ومن ثم فليس هناك في العالم الغربي ما يسمى بمشكلة سكان.

ولكن آراء مالتس يمكن أن تكون بمثابة التحذير لنا نحن سكان الدول النامية الذين تتزايد أعدادنا السكانية، ونحاول جاهدين زيادة مواردنا الاقتصادية القومية، وأكرر مرة أخرى أني أقول: إن نظرية مالتس إنما هي بمثابة التحذير لنا – نحن سكان الدول النامية – وليس التطبيق الحرفي. وإن السكان في مصر يتزايدون بمعدلات تصل إلى ٢,٧٪ : أي مليون نفس كل سنة! وموارد العيش تتزايد هي الأخرى، ولكن ليس بهذه النسبة، كذلك الهند حيث معدل الزيادة هو تقريباً معدلنا نفسه؛ ومن ثم فهم يزيدون أحد عشر مليوناً في السنة والباكستان يزيدون بمتوسط يقرب من ثلاثة ملايين، وهكذا وهكذا! ولكن هل تزيد موارد الثروة القومية في هذه البلاد بنسبة زيادة السكان نفسها وهي ٢,٧٪؟

بعض هذه البلاد ومنها مصر تزيد موارد الثروة القومية بمعدلات أعلى من معدلات زيادة السكان، ومن ثم فلا خوف من حدوث ما تنبأ به مالتس، ولكن هناك دولاً أخرى لا تزيد فيها مقومات العيش بمعدلات عالية – كالباكستان وبنجلادش مثلاً– ومن هنا تصبح مشكلة السكان في هذه الدول من أهم المشكلات الاقتصادية التي تؤدي بالجهود المبذولة في سبيل التنمية الاقتصادية إلى أن تصب كلها في وعاء بغير قاع! وهي الفكرة التي نادي بها نفسها روبرت مالتس منذ أكثر من مائتي سنة مضت.

5 - دافيد ريكاردو

ينتمي ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) إلى المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها نفسها كل من آدم سميث ومالتس، وأعني بها المدرسة الكلاسيكية القديمة، فعلى الرغم من عدم تفرغه لتدريس علم الاقتصاد وتأليف المؤلفات الكثيرة فيه – كما فعل أستاذه آدم سميث وزميله مالتس – فإنه وبمؤلف وحيد هو «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» قد ترك آثارا عميقة في علم الاقتصاد، ويكفيه فخراً ما يقال عنه دائماً: من أنه جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكوناً منها نسيجا متماسكاً من التحليل الاقتصادي.

ولقد كان ريكاردو متشائماً هو الآخر إزاء مستقبل الجنس البشري متجهاً إلى الخط العريض الذي اختطه مالتس لنفسه، إلا أن تشاؤم ريكاردو كان من النوع الحذر المبني على معرفة تامة بأصول النظرية الاقتصادية وخاصة قانون الغلة المتناقصة. إن المتأمل في آراء ريكاردو يجد مبادئ اقتصادية مجردة يفصح عنها فكر فلسفي واضح؛ فآراؤه ذات نغم إنساني متجانس يشوبها شيء من التشاؤم الضمني عن عالم جرد من كل شيء عدا الدوافع الاقتصادية التي تحركه.

وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بريكاردو في الربع الأخير من القرن الثامن عشر والعقدين الأول والثاني من القرن التاسع عشر – قد أثرت في تفكيره وشكلت آراءه"– وهو

الاقتصادي النظري الرائع والسمسار الذكي في بورصة الأوراق المالية بلندن – فقد عاش شبابه في المدن، ورأي التغيرات الهائلة التي طرأت على المجتمع البريطاني في أثناء الثورة الصناعية وبعدها، ومن ثم خرج بفكرة مؤداها أن النظام الرأسمالي على الرغم من مساوئه الكثيرة قادر على تسيير عجلة النشاط الاقتصادي ودفعها قدماً إلى الأمام دون حاجة إلى أن يستبدل به نظام آخر.

ولقد كان ريكاردو يشعر دائماً أن لديه الكثير مما يستطيع أن يسهم به في تقدم علم الاقتصاد النظري، وربما كان لدراسته المتعمقة والمتأنية لكتاب آدم سميث (ثروة الشعوب) أثر في ذلك. إلا أن لصداقته لمالتس – رائد الفكر السكاني وفيلسوف المدرسة الكلاسيكية – أثراً أكبر في تفهمه لعلم الاقتصاد ورغبته الأكيدة في أن يدلي بدلوه في وعاء ذلك العلم. وقد تم له ذلک فعلا، فأخرج كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» سنة ١٨١٧، وهو الكتاب الذي استحق من أجله لقب (الاقتصادي النظري الكامل).

وبعد، فما الأفكار الاقتصادية التي نادي بها ريكاردو؟ وما مكانة هذه الأفكار في نشأة علم الاقتصاد المعاصر؟

بادئ ذي بدء لقد ناقش ريكاردو أغلب المبادئ الاقتصادية التي نراها اليوم مدونة في المراجع العلمية الكبري التي تناقش مبادئ علم الاقتصاد، وكانت له نظريات عميقة في هذه المبادئ: فقد ناقش فكرة

القيمة معلناً أن قيمة الشيء هي ما بذل فيه من عمل؛ فالسلعة (أ) أغلى من السلعة (ب)؛ لأن الأولى بذلت في إنتاجها ساعات عمل أطول من الأخرى، وهو هنا يؤكد مبدأ له أهميته في الفكر الاشتراكي، وهو أن العمل أساس القيمة، وهي بعينها الفكرة الأساسية لآراء ماركس في العمل، تلك الفكرة التي يعلي من شأنها المفكرون اليساريون الماركسيون قائلين – كذباً وبهتاناً – إنها من أفكار نبيهم ماركس! على

حين أنها – والحق يقال – من أفكار ريكاردو الذي كتبها قبل ماركس بثلاثين سنة!

كذلك أعلن ريكاردو نظريته في التجارة الدولية، وأعني بها نظرية التكاليف النسبية التي مازالت إلى يومنا هذا نظرية أصيلة ومبدأ أساسي من مبادى التجارة الدولية؛ فدولة مثل البرتغال بحكم مواردها الطبيعية المتوافرة ورخص الأيدى العاملة بها تستطيع أن تنتج كلاً من النبيذ والنسيج بأسعار أرخص مما تنتجه إنجلترا ، وبمعنى آخر فهي متفوقة في إنتاج كل من النبيذ والنسيج إلا أن نسبة تفوقها في إنتاج النبيذ تفوق نسبة تفوقها في إنتاج النسيج: إذن دعها تتخصص في إنتاج النبيذ دون النسيج؛ لأن نسبة تفوقها هنا أعلى!

ونظرية التكاليف النسبية هذه هي النظرية الأساسية في التجارة الدولية والتي حفرت عميقة في النظرية الكلاسيكية القديمة، ولكنها لم تعد تصلح الصلاح كله للتعبير عن التجارة الدولية اليوم إلا أنها تدرس ضمن

دراسات التجارة الدولية كخطوة تاريخية مضت، وكانت تعبر في وقتها عن نظرية التجارة الدولية.

هذا، ولريكاردو نظرية مشهورة أخرى في الريع أساسها: أولاً أن الريع عائد اقتصادي نظير استخدام هبات الأرض الطبيعية التي لا تنفد قواها. وثانياً أن الريع المرتفع لا ينهض دليلاً على كثرة خيرات الأرض، بل على العكس يدل على شح الأرض الطبيعية وبخلها، وهي كلها نظريات مطولة ومعروفة في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ أنها مازالت تدرس بحذافيرها في الجامعات والمعاهد باعتبارها آخر ما وصل إليه الفكر البشرى في الريع؛ كذلك فإن آراء ريكاردو في التنمية والنمو الاقتصادي هي الأخري من الآراء التي لها مكانها في الفكر الاقتصادي المعاصر.

حقا، لقد أسهم ريكاردو بنصيب كبير في تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسي فضلاً عن مساهمته البناءة في تعميق الفكر الكلاسيكي الرأسمالي وإعلاء شأنه، ولكن من المشكوك فيه أن يكون المعجبون به قد فهموه وفهموا آراءه تماماً؛ إذ ما من اقتصادي يصعب فهمه كما هو الحال بالنسبة لريكاردو! وربما كان السبب في ذلك كونه متعمقاً أكثر من اللازم في المادة العلمية التي يعرضها؛ فضلاً عن أسلوبه المتسم بشيء غير قليل من التعقيد اللفظي، إلا أن المتأمل في كتاباته يجدها واضحة، وخاصة فكرة تعارض مصالح الرأسماليين مع ملاك الأراضي، وتعارضهم كذلك مع مصالح الطبقة العاملة، وهي الفكرة التي ركز عليها ماركس بعد ذلك بثلاثين عاماً والتي تعزي خطأً لماركس! ومن هنا وسواء فهمه رجال

الصناعة والرأسماليون أولم يفهموه، فإن الواقع أنهم جعلوه المدافع عنهم في جميع المحافل العلمية، وفي مجلس العموم بالذات، ومن ثم أصبح علم الاقتصاد السياسي مألوفا عندهم ومقروءا إلى درجة أنهم اقترحوا في مجلس العموم تدريسه في المدارس الثانوية ! ناهيك عن تدريسه في الجامعات، وهو فضل كبير في تقدم العلم يعزى أولا وقبل أي شيء آخر إلى ريكاردو.

6ـ ألفريد مارشال

يمثل مارشال (1841– ١٩٢٤) المرحلة الاقتصادية الفكرية الثالثة بعد المرحلة الأولى التي تزعمها آدم سميث والمرحلة الثانية التي تزعمها ريكاردو، وقد عرف عن مارشال أنه جملة مؤهلات في شخص واحد .فهو الاقتصادي اللامع المولع بالرياضيات، وهو المؤرخ ورجل الدولة والفيلسوف، كان يفهم الرموز الجبرية، وأدخلها فعلاً ضمن تحليلاته الاقتصادية إلا أنه كان يفضل التعبير عن علم الاقتصاد بالكلمات.. وكان قادراً على التفكير في الجزئيات بتعبيرات العموميات وكان يتكلم عن المجرد بتعبير الجامد والمستقبل في ضوء الماضي.

ومارشال قبل أن يعد نفسه لدراسة الاقتصاد بجامعة كمبردج كتب – وهو لا يزال طالباً بالمدارس الثانوية – يقول: (إن دراسة أسباب الفقر دراسة لأسباب الذل الذي يعايشه جزء كبير من الجنس البشري)

ويتبين من الفقرة السابقة أن مارشال كان يفكر تفكيراً اقتصاديا وهو لا يزال بعد شابا يافعاً في أولى خطوات حياته. ثم عرف عن مارشال بعد أن تسلح بعلم الاقتصاد في جامعة كمبردج إخلاصه للنظام الرأسمالي باعتباره النظام الكفيل بمعالجة شرور الإنسانية في ظل الحرية والمنافسة الحرة: انظر إليه وهو يقول «إني كاقتصادي محترف أعتقد أن الشيوعيين لا يفهمون دقائق علم الاقتصاد، لأنهم نذروا أنفسهم لفكرة الهدم لا البناء! فأصبحت نظريتهم عاجزة عن فهم التركيبة الاجتماعية الكبيرة للبناء الاقتصادي للمجتمع ككل!). ثم انظر إليه وهو يقول: (ولقد قرأت كثيراً للشيوعيين فلم أجد واحداً منهم قد فهم الاقتصاد على حقيقته.)

وقد عرف عن مارشال كذلك أنه كان مسيحيا متديناً – وإلى أقصى حلي – وهي صفة نادرة بين اقتصاديي عصره ! انظر إليه وهو يقول: (إن الدين يمكن أن يكون العلاج الناجح لمشكلة نقص الثروة المادية في المجتمع؛ فالدين ملك لكل الناس بالتساوي، وراحة النفس التي يسبغها الدين هي أسمي متع الإنسانية، والدين – كما أفهمه – يرفع الروح المعنوية للإنسان ويقربه إلى الله !).

وكان مارشال في سن التاسعة والأربعين عندما ظهر له كتاب (مبادي علم الاقتصاد) وذلك في سنة ١٨٩٠ وقد أتم هذا الكتاب بعد تعيينه أستاذاً للاقتصاد بجامعة كامبردج، وبعد مصاحبة ذهنية لهذا العلم تقرب من ربع قرن. إلا أنه قبل ذلك بسنوات – وبالذات سنة ١٨٨٠

- شارك مع زوجته (وهي مدرسة للاقتصاد أيضاً) في إصدار كتاب بعنوان (اقتصاديات الصناعة) حدد فيه معالم نظريته التي جاءت فيما بعد في كتاب «المبادئ»؛ ومن ثم فعندما ظهر كتاب «المبادئ» كان إنتاجاً ضخماً عميقاً في التفاصيل يعكس جهد سنوات طويلة من العمل الشاق، فلا عجب أن يكون النجاح الذي صادفه ساحقاً وسريعاً!

ولقد طبع هذا الكتاب ثمان مرات: الأولى سنة **١٨٩٠** والأخيرة سنة **١٩٢٠**، وكانت كل طبيعة تشمل إضافات جديدة عن الطبعة التي سبقتها حتى وصل عدد صفحات الطبعة الأخيرة من الكتاب إلى **٨٧٠** صفحة بزيادة **116**صفحة عن الطبعة الأولى! وعلى أية حال فيمكن التعرف على فكر مارشال بصفة عامة من هذا الكتاب الخالد: فهو مقسم إلى ستة أجزاء كبيرة وعشرة ملاحق: ففي الجزأين الأول والثاني يناقش مارشال التعريفات التمهيدية لعلم الاقتصاد، في حين يهتم الجزء الثالث بمشاكل الطلب: الطلب على السلعة والطلب على العامل الإنتاجي - أما الجزء الرابع فيختص بمشاكل العرض، على حين يدمج - في الجزء الخامس - مشكلتي الطلب والعرض في وحدة واحدة مبيناً بالشرح والرسوم البيانية التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض في نقطة التوازن التي يتحدد عندها سعر السلعة، وفي هذا الجزء يمكن ملاحظة روعة تحليل مارشال وجدته..

وينتقل بنا مارشال في الجزء السادس من هذا المؤلف إلى دراسات في الاقتصاديات الكلية **Macro-Economics** حيث يناقش

الدخل القومي والتوزيع. وتتتابع بعد ذلك سلسلة من الملاحق في موضوعات مختلفة مبتدئة بالمبادلة ونظرية ريكاردو في القيمة، ومنتهية إلى مجال وأسلوب علم الاقتصاد..

إن الخط العريض لنظرية مارشال هو تركيزه على السعر الذي يتحدد بتفاعل كل من العرض والطلب. ومن العبث – في رأيه – تحديد أيهما له الأهمية: العرض أم الطلب؟ لأننا إذا حكمنا على أحد هذين المتغيرين بأهمية تفوق أهمية المتغير الآخر في تحديد سعر السلعة، فكأننا نحكم على أن الحد الأعلى من المقص هو الذي يقطع القماش دون الحد الأدنى

والاقتصاد – في رأي مارشال – هو علم السلوك الإنساني الذي له دوافع مختلفة! فهناك دافع الرغبة في إشباع الحاجات الإنسانية، وهناك دافع الألم أو عدم اللذة نتيجة عدم حصول الإنسان على السلعة الي يشبع بها حاجاته، وبين هذا الدافع وذاك نوع من التوازن أو التعادل، ولكن مارشال أدرك أنه من الصعب قياس الدوافع البشرية، اللهم إلا باستخدام سعر السوق على الرغم من أنه لا يُعتبر مقياساً كاملاً خالياً من النقائض.

فمارشال كان مدركاً تمام الإدراك أن الأفراد تدفعهم عوامل سيكولوجية وثانية اجتماعية وثالثة سياسية لبذل المزيد من النشاط الاقتصادي. لقد نجح مارشال في التأثير على الاقتصاديين في إنجلترا أولاً

ثم في الولايات المتحدة ثانياً، وثالثاً في العالم أجمع، وذلك حتى الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية..

كما كان كتابه العظيم (مبادئ علم الاقتصاد) المرجع الرئيسي في أي مكان يدرس فيه علم الاقتصاد! كذلك أصبحت أساليبه في العرض والمصطلحات العلمية التي جاء بها هي المخزون الذهبي لكل اقتصادي محترف يدرس علم الاقتصاد حتى ذلك التاريخ.

وأخيراً فإن خير ما أختتم به هذه العجالة عن مارشال هو قول شومبيتر الاقتصادي الكبير الذي كتب في منتصف هذا القرن يقول: (إذا وقفنا على حافة هاوية من الفكر الاقتصادي تلمس طريقاً ممهداً نسير فيه فإننا نجد مؤلفات مارشال وأبحاثه تطل علينا، وتمهد لنا طريق السير الصحيح !).

٧ - ماينارد كينز

نحن لا نشك لحظة أن ماينارد (**1883–1946**) هو رجل أزمة سنة **١٩٣٠** الأوحد؛ فقد أدى دوراً بارزاً في إيجاد الحلول النظرية لإخراج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية العاتية التي ألمت به سنة**1930**والتي أدت إلى خروج أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون عامل إلى البطالة والتعطل.

والسؤال الذي يواجهنا الآن ونحن نؤرخ لكينز هو: ما طبيعة أزمة سنة ١٩٣٠؟ وما أسبابها؟ وما الدور الذي أداه كينز لعلاج هذه الأزمة؟

لقد ترتبت على الحرب العالمية الأولى هزات نقدية عنيفة كان من أبرزها تمزق أوصال التجارة الدولية، واختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية الكبرى، والتضخم النقدي الجامح الذي أصيبت به بعض هذه الدول، وخاصة ألمانيا التي انتهت موجة التضخم فيها إلى انهيار سريع في قيمة النقد (المارك الألماني) ومن ثم إلى إلغائه نهائيا وإحلال عملة نقدية أخرى محله!

وفي وسط هذه الظروف الاقتصادية السيئة ولدت الثورة الشيوعية في روسيا القيصرية وطبق النظام الشيوعي؛ ومن ثم خرجت روسيا السوفييتية على النظام الرأسمالي نهائيًا؛ وفي غمرة هذه الأحداث الاقتصادية والسياسية المضطربة كذلك انهارت سوق الأوراق المالية في نيويورك، وأصبحت قيمة هذه الأوراق تكاد تصل إلى الصفر! وقد بدا هذا الحادث في نظر سمسار البورصة الأمريكية كما لو أن شلال نياجرا قد انفجر فجأة وحطم أمامه كل شيء!

ذلك أن سيلا من المبيعات انهال على سوق الأوراق المالية دون مشتر، وشكا السماسرة من فرط الأعباء والدهشة وهم يرون ثروات هائلة تذوب فجأة! واختفى 40 ألف مليون دولارا من القيم، وأغلقت المصانع، وفقد ربع القوى العاملة الأمريكية أعمالهم، وأصبحوا عاطلين!

كما هبطت الأجور الحقيقية بالنسبة للبقية الباقية من العمال بنسبة 60 ٪ ، وهبط الداخل القومي الأمريكي من ٨٧ ألف مليون دولار سنة ١٩٢٨ إلى ٣٩ ألف مليون دولار سنة ١٩٣٣ على حين بلغ عدد العمال العاطلين في أمريكا وحدها 14 مليون عامل! وهذه كلها مواقف غاية من الصعوبة وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موطن الرأسمالية والحرية الاقتصادية! وهنا راح الاقتصاديون الرأسماليون يعتصرون أذهانهم، ويضرعون إلى روح آدم سميث أبي الاقتصاد الرأسمالي، كي ترشدهم سواء السبيل!

في تلك الحقبة الزمنية المضطربة برزت مشكلتان رئيسيتان داخل نطاق النظام الرأسمالي المتأزم: الأولى متصلة بالنظام النقدي نفسه حيث التضخم والانكماش المصحوبان باضطرابات عنيفة في الأسعار والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات. والأخرى هي كيفية سير النظام الرأسمالي نفسه والعوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بقصد التوصل إلى معرفة أسباب تبديد هذه الموارد، فضلاً عن دراسة إمكان تدخل الحكومات لتعالج هذه الاضطربات الاقتصادية.

هذا الوضع برمته استرعي انتباه الاقتصادي الإنجليزي ماينارد كيتز الذي امتص ذهنياً جميع هذه الظروف غير الملائمة، وصاغ مؤلفه القيم (النظرية العامة في النقود والتوظف وسعر الفائدة) سنة ١٩٣٦ الذي أملى على الدولة الرأسمالية اتخاذ إجراءات تدخلية في اقتصادها القومي تهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع والحد نوعاً ما من الادخارات!

وبهذا التدخل من جانب الحكومة لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة أعلن كيتر عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومي لتقوية الإنفاقات، ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد من نقود كنتيجة حتمية لإنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة.

ولقد نجح كيتر في هذا المسعى، وعملت مضخة الإنفاق الحكومي على زيادة الإنفاقات في وجوه مختلفة، فدخلت إلى جيوب المقاولين الكبار والصغار الذين أنفقوا هذه الأموال في شراء السلع والخدمات! وتكرر هذا أكثر من مرة، فبدأت الأزمة تنحسر شيئاً فشيئاً، ونجا النظام الرأسمالي من دمار مؤكد، وبذلك أثبت كيتر للعالم كله أن النظام الرأسمالي نظام مرن لا يكسر بسهولة، على عكس ما تنبأ به الشيوعي الملحد ماركس الذي أفتى أن النظام الرأسمالي مصيره إلى زوال!

إن كيتر بكتبه الكثيرة والمؤتمرات الكثيرة التي حضرها وبرئاسته للمجلة الاقتصادية زهاء ثلاثين سنة قد أحدث ثورة فكرية اقتصادية يمكن أن تسمى بحق (الثورة الكيترية)؛ فقد غيَّر أوضاع الاقتصاديات النظرية والعملية، وأضاف إلى الفكر الاقتصادي آراءً لا تقل في أصالتها وأهميتها عن الآراء التي نادى بها آدم سميث وريكاردو ومالتس في فترات زمنية سابقة:

لقد بنى كيتر نظريته في زيادة حجم التوظف على أساس الطلب الفعال **Effective Demand** أي الطلب الذي يحقق مستوي

التوازن في المدة القصيرة، ويمثل كمية من النقود تنفق على منتجات الصناعة، ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع بعد ذلك في شكل أجور وفوائد وأرباح وريع، ومن ثم فإن الطلب الفعال يعادل كمية النقود التي يحصل عليها أفراد المجتمع، أي الدخل القومي، ذلك أن قيمة الناتج القومي الكلي هي المتحصلات النقدية نفسها من سلع الاستثمار وسلع الاستهلاك؛ ومن ثم فإذا أردنا تحقيق مستوي عال من التوظف (الذي يتضمن إنقاص حجم البطالة) ويجب تحقيق مستو عال من الإنفاق على سلع الاستهلاك أو الإنفاق على سلع الاستثمار أو كليها معاً.

ولما كان الإنفاق على الاستهلاك يكاد يكون ثابتاً في الدول الصناعية الكبرى التي لا تزيد فيها الأعداد السكانية ، فإن الأهمية القصوى لإحداث زيادة في حجم التوظف تتركز في زيادة المتفق على سلع الاستثمار.

إن الفكرة المحورية لنظرية كينز هي ربط الحجم الكلي للتوظف بالطلب الكلي على سلع الاستثمار والاستهلاك معاً، ومعنى ذلك أن البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب الكلي، وطالما أنه (أي الطلب الكلي) يتعادل هو وحجم التوظف والدخل القومي، فإن معنى ذلك أن الزيادة التي تطرأ على حجم التوظف تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي. وحتى تصل الحكومات إلى هدف التوظف الكامل في المجتمع لابد من مباشرتها لبعض الإشراف على أوجه النشاط الاقتصادي الاستثماري، ويقتضي ذلك زيادة مسئولية الحكومات الرأسمالية وتوسيع سلطاتها في

الميادين الاقتصادية، فلا تصبح مهامها مقصورة على تلك الوظائف التقليدية المعروفة، كالأمن والقضاء والدفاع، وإنما تتعداها إلى توجيه بعض أوجه النشاط الاستثماري، ولكن دون أن تتملك هي نفسها المشروعات الإنتاجية.

وكينز لا ينتقد النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي، وإنما هو يثق في هذا النظام باعتباره باعثاً للنشاط الفردي والحرية الاقتصادية وحق التملك، إلا أنه يرى أنه من الأهمية بمكان إيجاد بعض الوسائل الكفيلة بالرقابة والتوجيه من جانب الحكومة على بعض الميادين والأنشطة الاقتصادية، ولكنه يؤكد أن هذه الرقابة الحكومية وذلك الإشراف الحكومي، لن يؤدي – في الزمن الطويل – إلى تضييق المجال أمام الجهود الفردية أو الإنقاص من الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون ودون أن تتحول هذه الرقابة الاقتصادية الحكومية من مجرد الرقابة إلى التأميم المطلق، وبذلك يتحول النظام كله إلى الاشتراكية، وهو ما لا يقصده كينز بل هو يحذر من حدوثه!

٨ - جوزيف شومبيتر

جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ – 1950) هو أبرز اقتصاديي القرن العشرين الذين أسهموا بنصيب كبير في نظريات التنمية الاقتصادية،

والدورات الاقتصادية، فضلاً عن دراساته المتعمقة في النظم الاقتصادية المعاصرة كالاشتراكية والرأسمالية والديموقراطية.

والحق أن الاقتصاديين المعاصرين الذين يكتبون عن قادة الفكر الاقتصادي لم يعطوا الرجل حقه من التمجيد والتكبير، بل إن فئة قليلة منهم لا تعترف له بالفضل العلمي حتى في أخص ما نبغ فيه وهو الدورات الاقتصادية، وربما كان السبب في ذلك أن شومبيتر لم يكن ينتمي الي مدرسة اقتصادية بعينها كآدم سميث، وريكاردو، ومالتس، وربما أيضاً لأنه أنفق الجزء الأكبر من حياته الأكاديمية خارج وطنه الأصلي (أي النمسا) بالإضافة إلى تواضعه وانطوائه والشهرة الساحقة لمدرسة كينز الاقتصادية التي عاصرته.. كل هذه الأسباب تضافرت فمنعت من أن تكون له مدرسة فكرية خاصة به، وقللت من قيمة الرجل لدى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين.

والحق أنه من الصعب تصنيف عالم كبير مثل شومبيتر؛ فبعض المراجع تعترض على ضمه إلى صفوف الاقتصاديين الكلاسيك بسبب تطابق مذهبه الفلسفي مع تقاليد فالراس، على حين أن بعض العلماء الآخرين يرفضون اعتباره من الكلاسيكيين الجدد بسبب نفوره من الرياضيات والمعادلات الجبرية في إثبات وجهة نظره.

إلا أن اتجاه شومبيتر الفكري وأسلوب معالجته للمشاكل الاقتصادية التي تعترضه، تجعله أقرب إلى ماركس وسومبارت منه إلى المدرسة

الرياضية في الاقتصاد، على الرغم من أنه عارض ماركس وهاجم طريقة تحليله، وخاصة ما اتصل بفكرة التفسير المادي للتاريخ ومآل الرأسمالية.. فشومبيتر يؤمن بأن الرأسمالية لا يمكن أن تكون إلى زوال – كما قال ماركس – وإنما ستتحول إلى نظام جديد يجمع بين صفات الرأسمالية الأساسية – أي حق الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية – وبين صفات الاشتراكية: أي الإشراف الحكومي والتوجيه الحكومي والمركزي على قطاعات الاقتصاد المختلفة، أما أن يتدمر النظام الرأسمالي ويزول – كما تنبأ ماركس – فهذا مستحيل.

لقد كان شومبيتر بارعاً في مختلف مجالات النظرية الاقتصادية إلا أن عمله الذي برز فيه كما يصوره كتاباه الخالدان – «التنمية الاقتصادية» و«الاشتراكية والرأسمالية والديمقراطية» – هو التحليل النظري والتاريخي لعملية التنمية ذاتها فضلاً عن دراساته المتعمقة في النظم الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية في رأي شومبيتر عملية سريعة مفاجئة تتضمن الانبثاق ثم الجمود دون ثمة انتظام أو اتساق في مراحلها اختلفة: وبمعني آخر فهو يرفض الرأي الكلاسيكي القديم القائل بأن عملية التنمية عملية ملائمة متزنة متطورة؛ كما نستطيع أن نستنتج أن شومبيتر لا يؤمن بالتخطيط الهادف الذي يرسم خطة التنمية ويحاول تنفيذها على فترات زمنية منتظمة تسير بالاقتصاد القومي كله إلى الامام، وكيف له أن يؤمن بالتخطيط الشمولي وهو يرى أن عملية التنمية عملية تضىء مرة واحدة تبعاً لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجاري على شكل

استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي؟ وهو حين يدلل على صحة هذا الرأي يأتي باختراعات تمت بالفعل في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكانت ذات أثر واضح وسريع في الإنماء الاقتصادي في دول أوربية كثيرة:

إن اختراع السكك الحديدية وانتشار استخدامها في القرن التاسع عشر يمثل هذا النوع من التنمية الانفجارية – على حد تعبيره – فكم من العمال وأصحاب رءوس الأموال والمنظمين اشتركوا في صناعة السكك الحديدية! وكم من أجور دفعت لهم أو كم من المعدات صُدرت إلي الخارج! ثم كم من الخدمات التجارية قامت بها السكك الحديدية في التجارة الداخلية والخارجية! كل هذا لابد أن يؤدي إلى زيادات ملموسة في الدخول القومية للدول التي أدخلت السكك الحديدية، ومن ثم فالتنمية الاقتصادية لابد أن تحدث ولا محالة.

ومثل هذا يقال عن اختراعات أخري لا تعد ولا تحصي كالراديو والمعدات الكهربية والسيارات وما إلى ذلك من الاختراعات التي شاهدها العالم في القرن العشرين والتي أحدثت دوياً هائلاً في الميادين الاقتصادية ونموا انفجاريًا بغير ما حدود!

هذا النوع من التنمية السريعة المفاجئة التي ترتبط باختراع ما أو بتجديد في العدد والآلات على أوسع مدى يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستشارات المتصلة بالاختراع الأصلي، عندئذ تحدث التنمية.

غير أن شومبيتر وهو يناقش فكرة الاختراعات الجديدة كوسيلة مؤكدة لحدوث التنمية يركز في الوقت نفسه على الدور الكبير والمهم الذي يؤديه المنظم في هذه العملية: انظر إليه وهو يقول: (إن المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية! إنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر عوامل الإنتاج في وحدة مؤتلفة تأتي للمشروع بأفضل النتائج!).

وشومبيتر في تأكيده على أهمية المنظم المجدد المبتكر يفصل بين معنيين ملتصقين بالمنظم: يفصل بين وظيفة المنظم في القرن العشرين الذي يدير وحدات إنتاجية ضخمة هائلة وبين ملكية هذه الوحدات، وكأنه بذلك يفصل بين ملكية المشروع والقيادة الحكيمة له، على أساس أن الوظيفة الأخري أهم من الأولى.

أضف إلى ذلك أن شومبيتر يربط بين طبيعة المنظم في الجهاز الاقتصادي الكبير والبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة: فالمؤسسات والتنظيات الرأسمالية والمستوى الثقافي السائد عوامل لها أهميتها في نجاح وظيفة المنظم.

والمنظم الناجح – في رأي شومبيتر – سلعة نادرة في المجتمع؛ فقليل من الناس من توهب لهم صفة القيادة والزعامة الأصيلة، والأقل منهم من يستطيع بثاقب نظره وعمق بصيرته اكتشاف المسالك التي تؤدي إلى التجديد والابتكار. وإذا تمكن أحد المنظمين من تحقيق ذلك على المستوى الفردي فسيعقبه آخرون يتصفون بالصفات الشخصية والمكتسبة نفسها

يسيرون في الطريق نفسه يجددون ويبتكرون، وعندئذ يصبح النجاح أسهل منالأ بالنسبة لعدد من المنظمين، الأمر الذي يزيد من معدل نمو الاقتصاد القومي بأسره.

إن الدارس لكتاب شومبيتر الخالد (الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية) لابد أن يلاحظ وجود اتجاهات واضحة نحو تأييد الراسمالية كنظام أيديولوجي يغلف الاقتصاد القومي. إلا أن تأييده للرأسمالية ليس مطلقاً؛ وإنما هو تأييد متحفظ، فالرأسمالية بإقرارها للحرية بأنواعها المختلفة تعبد الطريق للتغلب على العقبات الكأداء التي تعوق زيادة الدخل القومي، والرأسمالية هي البيئة الاجتماعية والثقافية الصالحة للتجديد والابتكار في ظل الحرية، وهذه كلها عوامل لازمة للتقدم والتنمية. إلا أن الرأسمالية ستتجه مع الزمن إلى بعض المظاهر والصفات ذات الطبيعة الاشتراكية جامعة بذلك بين الصفات الأساسية للرأسمالية والاشتراكية معاً في وحدة مؤتلفة: انظر إليه وهو يقول:

(إن الرأسمالية لن تنهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة، وإنما ستقابل – بمرونة تامة – الاشتراكية في منتصف الطريق!).

ثم انظر إليه وهو يقول: «إننا لا نعرف بالضبط الطريقة التي سيتم بموجبها هذا التحول، اللهم إلا عن طريق زيادة تيار البيروقراطية الحكومية داخل إطار الرأسمالية).

إن آراء شوميتر في الاقتصاد عموماً وفي التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص تقف شامخة على قدم المساواة في الأصالة والعمق مع غيرها من الآراء والنظريات الاقتصادية الكبرى التي أثرت في الفكر الاقتصادي المعاصر، وأسهمت بحق في تكوين شجرة العلوم الاقتصادية.

9 - **والتر روستو**

يعتبر والتر روستو (١٩١٧ – ٠٠٠) من أهم وأشهر الاقتصاديين المعاصرين الذين يعبرون عن قضايا ما بعد الحرب العالمية الثانية في وضوح وجلاء. ونعني بها قضية التنمية الاقتصادية التي تفجرت بعد الحرب الثانية، ولا تزال حتى يومنا هذا تستقطب آراء كثير من الاقتصاديين المعاصرين.

إن الفرق بين اقتصاديي ما بعد الحرب الثانية واقتصاديي ما قبل هذه الحرب ليس فرقاً في درجة العلم أو مستواه؛ وإنما هو فرق في التخصص؛ فاقتصاديو ما قبل الحرب كانوا يكتبون في أكثر من موضوع من موضوعات علم الاقتصاد على حين أن اقتصاديي ما بعد الحرب يكتبون في موضوع واحد فقط من موضوعات الاقتصاد سائرين في هذا على أساس التخصص المطلق. ولعل جوزيف شومبيتر ينهض مثالاً لصحة ما نقول؛ فقد ألف وكتب قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة وفي موضوعات ثلاثة: الدورات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنظم الاقتصادية

المعاصرة دون أن يتخصص في إحداها، على حين نجد الاقتصاديين المعاصرين من أمثال والتر روستو ينتقون موضوعاً واحداً فقط يدرسون جوانبه بعمق واضح، ثم يخرجون للعالم كله بنظريات وآراء في هذا الموضوع تغني كل باحث..

إن الاقتصادي الأمريكي روستو يعرف عنه أنه كتب أكثر من كتابه المشهور (مراحل التنمية الاقتصادية) الذي ترجم إلى أكثر من سبع عشرة لغة، والذي لا يزال حتى يومنا هذا معترفاً به ككتاب يحمل بين طياته آراءً في التنمية الاقتصادية وصلت إلى مستوى الكمال.

إن التنمية الاقتصادية – في رأي روستو – عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعي الأسباب والمسببات التي تنقلها من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها، ومطورة اقتصادها القومي بما تتطلبه كل مرحلة من مراحل التنمية.

ويرتب «روستو» البناء الاقتصادي الهيكل للمجتمع في شكل مراحل خمس يمر بها الاقتصاد القومي تحقيقاً لأعلى مستو ممكن من التقدم، وهذه المراحل هي:

1. المرحلة التقليدية القديمة.
2. مرحلة ما قبل الانطلاق.

3. مرحلة الانطلاق.

4. الاتجاه نحو النضج الاقتصادي.

5. مرحلة الاستهلاك الكبير.

وهذه المراحل هي المراحل التي مرت بها نفسها بعض الدول الغربية من القرن الثامن عشر حتى الآن، ونجحت بالفعل في تحقيق التنمية من خلال التحرك من مرحلة إلى أخرى.

وهذه النظرية تتسم بالواقعية وبالتفاؤل؛ فطالما سارت الدول النامية في الطريق الذي رسمه لها روستو فإنها سوف تصل لا محالة إلى المرحلة الخامسة، أى مرحلة الاستهلاك الكبير التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الكبير للسلع والخدمات.

وفيما يلى دراسة مقتضبة لمراحل التنمية كما يراها روستو:

المرحلة التقليدية: إن المجتمع التقليدي هو جميع المجتمعات التي وجدت قبل عصر (نيوتن) حيث الإنتاج البسيط الجامد دون زيادات في هذا الإنتاج مع وجود لا (سقف) أو (حد) لما يمكن أن يبلغه دخل الفرد في التوسط؛ فالعالم كله قبل عصر نيوتن بدأ يخرج عن صفات مجتمع التقليد بما في ذلك العروش التي توالت على الصين وبابل وحضارات مصر القديمة والعصور الوسطى، بل لا تزال إلى يومنا هذا – بناءً على هذا المفهوم – دول كثيرة في أفريقيا الاستوائية وشرقي آسيا لم تحركها يد

الإنسان الجديد في التحكم في ثرواتها الطبيعية بعد! إنه المجتمع الزراعي الذي يعتمد على القبلية والذي أدت فيه العلاقات الأسرية والعصبية دوراً مهماً في هذا التنظيم الاجتماعي.

مرحلةُ ما قبل الانطلاق: وهي الرحلة التي تبرز عندها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تهيئ للمجتمع الانتقال إلى مرحلة الانطلاق كانتشار استخدام العلم الحديث في المجالين الزراعي والصناعي والتوسع في التجارة الخارجية والأسواق الخارجية. ولقد كانت إنجلترا من أولى الدول الغربية التي دخلت هذه المرحلة في بداية القرن الثامن عشر نتيجة لموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية الوافرة واستقرارها السياسي، فهيأت لها مقومات الانطلاق.

وروستو حينما يرسم صورة هذه المرحلة يؤكد أن التقدم الاقتصادي ممكن في هذه المرحلة طالما أن المجتمع يتسلح بشيء بسيط جدا من العلم الحديث، وعندئذ تخلق فرص أفضل للربح وفرص الفضل للتعليم، وهي كلها مقومات أساسية لنقل المجتمع إلى مرحلة الانطلاق.

مرحلة الانطلاق: وهي أهم المراحل التي رسمها روستو في نظريته المرحلية، وهي المرحلة التي تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ترسبت في المجتمعات القديمة على مر العصور، وهي المرحلة التي يسودها مبدأ التغيير الدائم وتسعى إلى تحقيقه، وهي المرحلة التي يبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملا معه تغيرات جذرية في الفنون

الإنتاجية، وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل الوضع الطبيعي للأشياء.

وتبدأ مرحلة الانطلاق في بعض الدول النامية بظهور قوة ما تدفع التقدم قدماً إلى الأمام محطمة أمامها السدود والعقبات. وربما تمثلت هذه القوة في ثورة سياسية تؤثر في موازين القوى الاجتماعية والاقتصادية وفي هيكل الاستثمار السائد، أو تتمثل في شكل قوة دافعة من الفن الإنتاجي التكنولوجي المستورد من الخارج مؤدياً إلى سلسلة لا نهاية لها من التقدم، كما حدث في اليابان في أوائل القرن العشرين.

وربما كانت هذه القوة الدافعة في شكل بيئة تجارية دولية جديدة مواتية للتقدم، كما حدث في السويد عندما انفتحت أمامها فرص تصدير الخشب إلى الخارج في السنوات الستينية من القرن الماضي. في هذه الحالات الثلاث – وفي غيرها – حدث تقدم مرموق في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد القومي، فزادت الإنتاجية، وارتفع معدل الاستثمار إلي ما يقرب من ١٠ ٪ من الداخل القومي سنويا، كما أعيد الاستثمار في الصناعات الناجحة التي تغل أرباحاً مضمونة، فأدى ذلك إلى زيادة الطلب على العمال، ومن ثم إلى زيادة دخولهم، ومن ثم إلى التوسع في المدن.

مرحلة النضج: ستتبع مرحلة الانطلاق فترة طويلة من النمو المطرد الذي تتخلله بعض التقلبات صعوداً وهبوطاً، ويتجه الاقتصاد القومي إلى

نشر التكنولوجيا الحديثة على طول جبهة النشاط الاقتصادي وعرضها، وتزيد معدلات الاستثمار؛ لتصل إلى ٢٠ ٪ من الدخل القومي سنوياً بحيث يغل هذا الاستثمار ناتجاً سنويا يزيد على نسبة الزيادة في الأعداد السكانية.. كما يتغير وجه الاقتصاد القومي نتيجة التحسن المستمر في الفنون الإنتاجية، وتزيد سرعة انبثاق الصناعات الجديدة، ويشغل الاقتصاد القومي مكاناً مرموقاً في المجال الدولي. ولقد حدد روستو بطريقة عشوائية بحثه مدة تقرب من ستين سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج، وبنى تقديره هذا على أساس تاريخي بناءً على تجارب حدثت بالفعل في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة.

مرحلة الاستهلاك الكبير: وأخيراً وبالعمل المتواصل لزيادة الاستثمار تتحول القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستو رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير.

والمجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين – وهي الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان – قد تيسر لها ذلك بعد نوعيين من التغيير:

الأول: ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والمسكن.

والآخر: ما طرأ على تركيب القوى العاملة حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة للمجموع الكلي من السكان، ومن ثم زادت نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري: أي الأعمال التي تتطلب توافر مهارات إنسانية علمية وثقافية خاصة. إن المواطن في هذه المرحلة يعيش في ظل شبكة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية هي أعلى المستويات وهو – بحكم ارتفاع دخله الحقيقي – يستطيع التمتع بمثل هذه الخدمات.

ما بعد الاستهلاك الكبير: ولقد تنبأ روستو بمرحلة أخرى قد تعقب مرحلة الاستهلاك الكبير، إلا أنه بادر فقال: إنه يصعب رسم صورة صحيحة لها، فهل يعمد المجتمع عند هذه المرحلة إلى السفر نحو الكواكب الأخرى كشفاً عن المجهول وحباً في المغامرة، أو يشن حرباً إلكترونية على غيره من المجتمعات، أو يرجع إلى القيم الروحية التي سيطرت عليه في مراحل سابقة، أو يصيبه اليأس والقنوط ويفقد قدرته على الحركة والنمو؟ هذه الأسئلة وغيرها ما زالت إجاباتها غامضة عند روستو!

10 - إيان بووين

تخصص إيان بووين (١٩١٨ –. . .) في موضوع السكان في زيادتهم المتواصلة في الدول النامية والمتخلفة من هذا العالم، فلقد وجد أن الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يزيد سكانها بمعدلات

كبيرة للغاية تصل إلى 3٪ في السنة، الأمر الذي أدى إلى ضياع كثير من جهودها المبذولة في مجال التنمية من أن يبين أثرها! كما وجد أن الزيادات السكانية خلقت مشاكل اقتصادية بالغة التعقيد، فأصبحت هذه المشاكل أكثر من أحلام هذه الدول، فضلاً عن أن هذه الأحلام هي في واقع الأمر أكثر من الموارد المتاحة لها، الأمر الذي دعاه إلى النظر إلى مشكلة السكان نظرة فيها الشيء الكثير من التشاؤم الحذر. وربما كان ذلك هو أحد الأسباب التي من أجلها اعتبر إيان بووين، مشكلة الانفجارات السكانية في العالم الثالث بمثابة ثورة لا تقل خطورتها عن أية ثورة اقتصادية حدثت من قبل؛ فلقد ترتب على هذه الزيادة المتصلة نتائج اقتصادية تتصل بظهور البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة، وضعف المدخرات القومية، وسوء حال الخدمات، ثم عدم توافر الطعام اللازم للحياة نفسها!

ويتشاءم (بووين) من الأحوال التي سوف تسود الدول النامية في السنوات الثلاثين القادمة طالما وجدت هذه الزيادة المفرطة في الأعداد السكانية والتي تفوق في معدل نموها معدل نمو الثروة القومية! ثم هو يبالغ في نظرته التشاؤمية هذه ، فيذكر أن هبوط معدلات المواليد في الدول النامية المزدحمة بالسكان – حتى لو تم – لن يؤدي إلى نتائج سريعة في الأنشطة الاقتصادية إلا بعد فترة زمنية طويلة قد تصل إلى ربع قرن آت؛ فلقد كتب على هذه الدول أن تقاسي اقتصاديا من وضعها السكاني لمدة جيل من الزمان حتى بعد أن تنجح في تخفيض معدلات مواليدها.

ولقد أصدر إيان بووين كتاباً بعنوان "اقتصاديات السكان" نشره سنة ١٩٧٦ تنبأ فيه بنتائج اقتصادية عنيفة سوف تصيب دول العالم الثالث المزدحمة بالسكان. وأولى هذه النتائج هي البطالة بنوعيها السافرة والمقنعة شارحاً وجهة نظره في ذلك على أساس أنه طالما أن الاستثمارات النقدية الجديدة لا تستطيع مجاراة الزيادة السنوية الكبيرة في حجم القوة العاملة فلابد من وجود تعطل بشكل ما في فائض اليد العاملة، فهذا هو المفهوم العام للبطالة السافرة في ظل أحوال السكون، وهي الأحوال التي غالباً ما تسود اقتصاديات الدول النامية ذات الطابع الزراعي، إلا أن البطالة المقنعة لابد أن تظهر هي الأخري فيضطر بعض الأفراد للعمل في أعمال تافهة ضعيفة الإنتاجية لدرجة أنه لو سحب عدد منهم للعمل في قطاع آخر غير القطاع الذي يعملون فيه ما أدى ذلك إلى الانخفاض الناتج.

أما ثانية نتائج الزيادة المفرطة في الأعداد السكانية التي تنبأ بها إيان بووين فهي خلق تكوين عُمري سكاني يتميز بوجود نسبة كبيرة من السكان تصل إلى 50 ٪ أو ربما أكثر في سن الإعالة على حين أن نسبة أصغر بكثير من هم في سن العمل والإنتاج: أي السن من ٢٠ إلى 60 سنة، وعندئذ يصبح التكوين العُمري للسكان على شكل هرم ذي قاعدة عريضة هم فئات العمر الصغير غير المنتجة: أي الأطفال والشباب المراهقون – على حين أن قلة صغيرة في الهرم المدبب هم المنتجون للسلع والخدمات، ومن ثم كنتيجة لهذا التكوين العُمري الحتمي يزيد الاستهلاك

زيادة متصلة طالما أن نسبة كبيرة من السكان لا يزالون بعد في سن الاستهلاك دون سن الإنتاج.

كذلك فإن الزيادة المفرطة في الأعداد السكانية تقلل من نسبة المدخرات الفردية والحكومية، وهما أحد المقومات الأساسية لتحريك قوي التقدم الاقتصادي؛ ففي الحالة الأولى – أي المدخرات الفردية – يطالب بووين بمقارنة بين حالة رب أسرة مكونة من ثمانية أطفال ورب أسرة أخرى مكونة من طفلين: فالأول لا يحتمل أن يدخر قدر ما يدخره الآخر، وهذه بديهية.

أما تفسير ضعف المدخرات الحكومية فيذكر (إيان بووين) أن الحكومة في الدول النامية ذات الزيادة السنوية المفرطة في السكان لن تجد حصيلة كبيرة من الضرائب تحصلها من المواطنين طالما أن الغالبية العظمى منهم تحت حد الإعفاء الضريبي.. والحكومة – كذلك – قلما تجد ما تدخره وهي مضطرة إلى تحويل جزء كبير من أموالها إلى قنوات الخدمات إرضاءً للمطالب العاجلة للجماهير، ونعني بها الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان، وهذه كلها تشارك بنسبة ضئيلة في التنمية الاقتصادية.

ويقول بووين كذلك: (إن الزيادة المتصلة في الأعداد السكانية سوف تعكس آثارها على مشكلة أخرى هي مشكلة نقص الغذاء!) وهذا حقيقي؛ فلقد طالعتنا الأنباء أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم

المتحدة أصدرت تقريراً في 4 مايو سنة ١٩٧٨ حذرت فيه أن هناك ٢٦ دولة نامية معظمها في أفريقيا وجنوب شرق آسيا ويبلغ مجموع سكانها 230 مليون نسمة – تعاني من نقص حاد وغير عادي في المواد الغذائية، مما يعني أن الجماهير الواسعة من سكان هذه البلدان يعيشون على الكفاف، ويعانون من سوء التغذية؛ ومن هنا فليس هنالك إلا حل واحد هو زيادة الإنتاج الغذائي في هذه الدول بمعدل يصل إلى 10 ٪ في السنة؛ حتى تتحسن الأوضاع الحالية للغذاء.

ولكن بووين يتساءل بتشاؤمه المعروف: ماذا تكون عليه الحال وسكان الدول النامية يزيدون عددا بمعدلات كبيرة؟ وكيف يمكن زيادة المنتج من الطعام ليكفي هذه الزيادة المرتقبة في السكان؟ ناهيك عن الوضع الحالي للتغذية في هذه الدول المتصف بما يشبه المجاعة!

إن مشكلة نقص الغذاء يمكن حلها لو تضافرت الجهود، وتمت زراعة الأراضي القابلة للزراعة، فضلاً عن زيادة غلة الفدان في الأراضي المزروعة فعلاً. ويتطلب الأمر كذلك رفع مستوى القدرة الشرائية في الدول النامية؛ لتستطيع استيراد المزيد من السلع الغذائية من الدول الغنية المصدرة للطعام. وهذه كلها أهداف يصعب تحقيقها في يوم وليلة!

الاقتصاد في المستقبل

ويحق لنا أن نختتم هذا الكتيب بكلمة موجزة عن الاقتصاد في المستقبل؛ فطالما أننا نبحث في آراء قادة الفكر الاقتصادي من أفلاطون قبل الميلاد إلى إيان بووين – الذي لا يزال يعيش أحداثنا الاقتصادية في عالمنا المعاصر – يجب أن نجيب عن سؤال لابد مواجهنا وهو: ما آفاق الفكر الاقتصادي في المستقبل القريب؟

حقا إن المجتمعات الإنسانية المعاصرة وقدرتها على معالجة المشكلات الاقتصادية المصاحبة للتطور الاقتصادي السريع والعقد، رهين بمدي قدرتها على تصور المستقبل والإعداد له والتخطيط للقائه والتعامل معه، ذلك أن الفاصل الزمني بين الحاضر والمستقبل أوشك أن يكون فاصلاً افتراضيا. وما لم نضع نحن الاقتصاديون جزءاً من أفكارنا لتصور المستقبل فإن قدرتنا على اجتياز المتغيرات التي لا محالة ستحدث في عالم الغد تغدو أمراً محفوفاً بأشد المخاطر!

وقد عقد مؤتمر لدراسة (الاقتصاد في المستقبل) في اليابان سنة 1976بحضور بعض رواد الفكر الاقتصادي المعاصر من أمثال جان تينبرجر وهالفي ليبشتين والسير روي هارود ووليام كاب والياباني شيجتو تسورو وغيرهم من الأسماء اللامعة في عالم الفكر الاقتصادي،

وأصدروا بياناً باسم المؤتمر أعربوا فيه عن أن العالم يتغير بسرعة مذهلة قد يقترب فيه العام القادم ، ليكون أقرب من الشهر التالي في عصر أكثر استرخاء، كما أكدوا أن حقائق التغيير الثوري للحياة يجب أن تستوعب – من جانب الاقتصاديين الأكاديميين ومن جانب صانعي القرارات في الصناعة وفي الحكومة – الفكرة القائلة بأن آفاقنا الزمنية جميعاً يجب أن تتعادل.

إن كل مجتمع من المجتمعات المعاصرة في عالم اليوم مواجه ليس فقط بالكثير من المستقبلات المحتملة، بل بالكثير من المستقبلات الممكنة أيضاً، وبتضارب بين المستقبلات المفضلة التي تمثل الحد الأقصى من الممكن تنفيذه، وقيادة الفكر التخطيطي هي الاجتهاد في تحويل محتملات معينة إلى ممكنات سعياً وراء مفضلات متفق عليها. وتحديد المحتمل يحتاج إلى علم اقتصادي متطور وتوصيف الممكن يحتاج إلى فن اقتصادي مستقبلي، وتوضيح المفضل يحتاج إلى دراسة اقتصادية مستقبلية.

إن التخطيط لمدي زمني بعيد لا يعني أن يربط الإنسان نفسه ببرامج مذهبية جامدة: فالخطط يجب أن تكون تجريبية ومرنة وقابلة للمراجعة المستمرة، إلا أن المرونة لا تعني قصر النظر، وإنما يجب أن تصل آفاقنا الزمنية في التخطيط إلى عقود بل إلى أجيال في المستقبل. وسوف يحتاج ذلك إلى أكثر من مجرد إطالة خططنا الرسمية، إنه يعني حقن المجتمع بأكمله من القمة إلى القاع بوعي مستقبلي اقتصادي جديد.

إن علم الاقتصاد – وقد أخل بين جنباته النواحي الفنية للتخطيط القصير الأمد والطويل الأمد – أصبح يتجه كدلك نحو الاقتصاد الرياضي، أي التعبير عن المفاهيم الاقتصادية المختلفة بمعادلات جبرية، إلا أن الخطر الكامن في مثل هذا الاتجاه الفكري الذي لا شك سوف يسود في المستقبل هو أن هذا النوع من الاقتصاد أصبح بالغ التعقيد بحيث إن القارى العادي نفر منه وترك أمره إلى المختصين الفنيين، بل ربما أصبح هذا الاقتصاد منغمساً حتى أذنيه في المعادلات تاركاً التسلسل الاقتصادي الفكري نفسه، الأمر الذي يخرجه عن مضمونه الأصلي. وثمة فكرة أخرى سوف تظهر خلال السنوات القليلة المقبلة، ونعني بها زيادة التخصيص الاقتصادي على أسس سياسية وأخرى إقليمية؛ فالعالم قد انقسم فعلاً أقساماً ثلاثة لعلها معسكرات ثلاثة:

المعسكر الرأسمالي الفتي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة واليابان، ثم المعسكر الاشتراكي بزعامة روسيا السوفييتية ومعها دول حلف وارسو، ثم معسكر الدول النامية الفقيرة المنضم إليها أكثر من ثلثي سكان هذا الكوكب: هذا التقسيم السياسي سيجلب معه تقسيما فكريا اقتصاديا، وسيوجد مفكرون اقتصاديون يفكرون بعقلية رأسمالية غنية، وغيرهم بعقلية شيوعية ذات طابع سياسي أيدولوجي ثم غير هؤلاء وأولئك بعقلية الدول النامية! وربما يكون هذا التخصص الفكري الاقتصادي بدأ يتلمس وجوده فعلاً في السنوات الحالية إلا أننا نعتقد – عن حق – أنه سيظهر بشكل أكثر وضوحاً في السنوات القليلة المقبلة، وخاصة في الثمانينيات. وعندئذ

فسيوجد لدينا الاقتصادي الرأسمالي المتخصص الذي يعكس فكراً رأسماليا غنيًا وتخصصاً في مشاكل الغنى والوفرة، كمشكلة التضخم وارتفاع الأسعار ومشكلة تلوث البيئة الصناعية ومشكلة التجارة الدولية وموازين المدفوعات وأزمات العملات النقدية، وربما أيضاً مشكلة البطالة. وربما وجدنا في الكتلة الشيوعية من يتخصصون في الشيوعية نفسها كنظام لابد من الدفاع عنه أمام تطلعات الإنسان الحر وحقوق الإنسان الحر، وسيوجد كذلك غيرهم داخل هذه الكتلة يتخصصون في الخطة برموزها ومعادلاتها الجبرية، وهنا يدخل الكمبيوتر إلى هذه الدراسة ليصبح جزءاً لا يتجزأ منها. وقد توجد فئة ثالثة من الاقتصاديين وهم اقتصاديو الدول النامية المتمركزون في الهند ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهؤلاء لن يكون أمامهم إلا التخصص في مشاكل الفقر والفاقة ومشاكل التنمية الاقتصادية والسكان والأمن الغذائي. وعلى أية حال فإن السنوات القليلة المقبلة سوف تشهد مزيداً من التخصص في الدراسات الاقتصادية؛ فهذه هي سنة الحياة في كل منحى من مناحي الفكر الإنساني، وسيجلب هذا التخصص أعداداً كبيرة من المفكرين الاقتصاديين الذين تستهويهم الدراسات الاقتصادية، فيقبلون عليها بقلب مفتوح وعقل علمي موسوعي، ليخرج منها المجتمع وقد استوعب عصره بكل ما تحققه الحضارة الإنسانية من تقدم مستمر.

ينظر هذا الكتاب إلى التاريخ الإنساني على أنه سلسلة من الأفكار السياسية والاقتصادية، تنقل المجتمع من مرحلة زمنية معينة إلى مرحلة

أخرى، فهو يقدم قادة الفكر الاقتصادي منذ أفلاطون حتى اليوم من خلال حياتهم وآرائهم التي أثرت في مسار الفكر الاقتصادي العالمي.